Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 376-396
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.23

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Government spending and its role in the education sector in Iraq for the period (2004-2019)/analytical study

Prof. Dr. Ali Ahmed D. Al-Dulaimi
College of Administration and Economics
University of Anbar
darajali83@yahoo.com

Researcher: Haneen R. Al-Mashhadani
College of Administration and Economics
University of Anbar
haneenr50@yahoo.com

Abstract:

The research aims to show the importance of government spending and its relationship to the education sector in Iraq, with an indication of the role that the sector plays after increasing government spending on it and the extent to which future goals are achieved in all economic and social aspects, considering it the main tool to advance reality and the future, as well as analyzing the relationship of government spending indicators on education and its role with indicators The education sector in Iraq, and it was concluded that government spending on education in Iraq continued to increase, but the Iraqi government allocated a low percentage to the education sector in its general budget, similar to the rest of the sectors, as the proportion of government spending on the education sector did not exceed (%15.33) to the total government spending And it did not exceed (%5.12) to the gross domestic product in (2019), which is the highest percentage during the study period in Iraq.

Keywords: Government spending ،Education sector.

الإنفاق الحكومي ودوره في قطاع التعليم في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) دراسة تحليلية

أ.د. علي أحمد درج الدليمي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الانبار

الباحثة: حنين رضوان المشهداني
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الانبار

المستخلص:

يهدف البحث بيان أهمية الانفاق الحكومي وعلاقته بقطاع التعليم في العراق، مع بيان الدور الذي يلعبه القطاع بعد زيادة الانفاق الحكومي عليه ومدى تحقيق الأهداف المستقبلية في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية واعتباره الأداة الرئيسة للنهوض بالواقع والمستقبل، فضلاً عن تحليل علاقة مؤشرات الانفاق الحكومي على التعليم ودورها بمؤشرات قطاع التعليم في العراق، وتم التوصل الى ان الانفاق الحكومي على التعليم في العراق استمرت بالتزايد إلا ان

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 376-396
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.23

الحكومة العراقية خصصت نسبة متدنية لقطاع التعليم في موازنتها العامة اسوه بباقي القطاعات، إذ لم تتجاوز نسبة الانفاق الحكومي على قطاع التعليم (١٥,٣٣%) إلى إجمالي الإنفاق الحكومي، ولم تتجاوز نسبته (٥,١٢%) إلى الناتج المحلي الاجمالي عام (٢٠١٩) وهي النسبة الأعلى خلال مدة الدراسة في العراق.

الكلمات المفتاحية: الانفاق الحكومي، قطاع التعليم.

المقدمة

شهد الانفاق الحكومي العراقي تزايداً وتطوراً مستمراً بعد عام (٢٠٠٣) واحتل مكانه بارزة ومهمه إذ يعكس واقع الانفاق الحكومي بشكل كبير أهداف الحكومة العراقية، ووجهت سياساتها المالية مستخدمة الانفاق الحكومي كأداة لتحقيق كل ما تتطلع اليه من استقرار اقتصادي وتقدم وتطور في أوجه وميادين الحياة المختلفة، وبعد تحول النظرة الاقتصادية الحديثة للتعليم والتوجه نحو (اقتصاد المعرفة) أو (اقتصاديات التعليم) وجهت الحكومة العراقية بزيادة نفقاتها التعليمية لدعم قطاع التعليم وتطويره وتوسع مختلف مراحله وانواعه، فضلاً عن رفده في الحاجات الاساسية للنهوض بالاقتصاد الوطني ولدفع عجلة النمو وتحقيق الرفاه والتنمية المستدامة، إلا انها خصصت نسبة متدنية لقطاع التعليم في موازنتها العامة اسوه بباقي القطاعات على الرغم من أهميته الكبرى باعتباره المصدر الحقيقي والاساسي لتوفير احتياجات أي قطاع آخر ولاستمراره ونموه، إذ لم تتجاوز نسبة الانفاق الحكومي على قطاع التعليم (١٥,٣٣%) من أجمالي الانفاق الحكومي و(٥,١٢%) إلى الناتج المحلي الاجمالي عام (٢٠١٩) وهي النسبة الأعلى خلال مدة الدراسة في العراق.

أهمية البحث: تتجلى أَهمية البحث باعتبار التعليم المكون الاساسي لثروة الأمم وان الفرد هو المحرك الرئيسي الذي يقوم بعملية تراكم رأس المال واكتشاف الموارد الطبيعية وادارتها واستغلالها بأمثليه لرفع المستوى المعاشي للأفراد والوصول الى رفاه المجتمع.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في ما يعانيه العراق من تحديات ومعوقات كبيرة تقف امام التعليم كتدهور الخدمات التعليمية وعدم الاستقرار السياسي والامني واستهداف العقول العلمية وزيادة هجرتهم وتسيس النظام التعليمي والمحاصصة المقيتة، فضلاً عن سوء الادارة وانعدام الخطط الاستراتيجية لبناء وتطوير التعليم وعدم انسجام مخرجات التعليم مع سوق العمل، وضعف الطاقة الاستيعابية والاستثمارية لتزيد من اعداد العاطلين عن العمل خاصة من فئة خريجي الجامعات على الرغم من تزايد الانفاق الحكومي على قطاع التعليم إلا انه لم يصل الى هدفه لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، مع انخفاض نسبة مساهمة الانفاق الحكومي على التعليم إلى الناتج المحلي الاجمالي في العراق.

فرضية البحث: ينطلق البحث على فرضية مفادها إن زيادة الانفاق الحكومي على التعليم لها أثر إيجابي ودور فاعل في دعم قطاع التعليم في العراق.

هدف البحث: يهدف البحث إلى تحليل أهمية الانفاق الحكومي وعلاقته بقطاع التعليم في العراق، وبيان الدور الذي يلعبه القطاع بعد زيادة الانفاق الحكومي عليه ومدى تحقيق الأهداف المستقبلية في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية واعتباره الأداة الرئيسة للنهوض بالواقع والمستقبل، فضلاً عن تحليل علاقة مؤشرات الانفاق الحكومي على التعليم ودورها بمؤشرات قطاع التعليم في العراق.

منهج البحث: تعتمد الدراسة المنهج الاستنباطي بأسلوب المزج بين الوصفي التحليلي العام من خلال دراسة الانفاق الحكومي ودوره في قطاع التعليم في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩).

هيكليه الدراسة: قسم البحث إلى ثلاثة مباحث وكالتالي:

المحور الأول: (الانفاق الحكومي، قطاع التعليم) الإطار النظري والمفاهيمي.

المحور الثاني: واقع الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩).

المحور الثالث: الانفاق الحكومي ودوره في قطاع التعليم في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩).

المحور الاول: (الانفاق الحكومي، قطاع التعليم) الإطار النظري والمفاهيمي.

١. **ماهية الانفاق الحكومي:** يُعَرف الانفاق الحكومي بتفسير المفكرين الاقتصاديين بأنه "مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة من شخص عام بقصد اشباع حاجة عامه وتحقيق النفع العام" (فوزي، ٢٠٠٩: ٤١)، ويعرفه اخرون "بأنه مبلغ من المال تنفقه هيئة أو مؤسسة عامه بغرض اشباع حاجات عامه" (عناني، ٢٠٠٣: ١٥٩) وكما يعرف على انه "مجموعة من المصروفات النقدية التي تقوم الدولة بأنفاقها خلال فترة زمنية معينة بهدف تحقيق النفع العام وإشباع حاجات معينة للمجتمع" (Foster and Fozard, 2000: 141) واقتصر الانفاق الحكومي من خلال التعاريف السابقة على الصورة النقدية المنفقة لإشباع حاجه عامة واستبعدت صور الانفاق غير النقدي الذي تنفقه المؤسسات العامة لتحقيق النفع العام واشباع الحاجات العامة، لذلك يمكن تعريفه بصورة أوسع على أنه "الكم القابل للتقويم النقدي يقوم بأنفاقه شخص عام اشباعاً لحاجة عامة وتحقيق النفع العام"، وقد أخذ هذا التعريف كافة عناصر النفقات العامة التي تنفقها المؤسسة العامة لإشباع حاجة عامة سواء كانت صور الانفاق بشكل (نقدي أو غير نقدي) (دراز، ٢٠٠٧: ١٨٣)، ويعرف ايضاً بأنه "المبالغ التي تصرفها الدولة لتقديم الخدمات الى المواطنين او شراء السلع لكي تتمكن من تقديم خدماتها او لمساعدة فئة من فئات المجتمع أو لإقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة" (اندراوس، ٢٠٠٩: ١٠٠)، ويُعَد الانفاق الحكومي أحد اوجه السياسة المالية المعتمدة من قبل الدولة، ويعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية من قبل الحكومة سواء كانت حكومات (مركزية او محلية)، ويمكن استخدامه كمعيار لقياس حجم النشاط الاقتصادي في الدولة، فحجم الإنفاق الحكومي وكيفية توزيعه على مستوى النشاط في كل من القطاعات الاقتصادية وما يرتبط به من نشاطات إنتاجية أخرى أي تمويل النفقات الحكومية عن طريق زيادة الضرائب أو تقليل النفقات الحكومية بالقدر الذي لا يضر بالنشاط الاقتصادي أو تأجيل بعض المشروعات الاقتصادية والاجتماعية. (عبدالرحمن وعريقات، ٢٠٠٤: ١٧٥)

٢. **ماهية قطاع التعليم:** تعددت الآراء واختلفت في إعطاء تعريف ومفهوم محدد للتعليم؛ بسبب تعقد العملية التعليمية وتطورها وتغيرها فضلاً عن تنوع وتقاطع ميادين المهتمين بها واختلاف توجهاتهم وافكارهم، إذ يمكن بيان مفهوم التعليم بأنه عملية مقصودة تعنى بالعنصر البشري تتم عن طريق مؤسسات انشأت خصيصاً بهدف تزويد القوى العاملة بالمهارات والقدرات والامكانيات اللازمة لجعل إسهامها في الانشطة الاقتصادية أكثر جدوى وفاعلية فضلاً عن تلبية احتياجات التنمية الشاملة من مهارات مختلفة وعديدة لتكوين قاعدة اساسية تبنى عليها عملية تنمية القوى البشرية التي تسهم في تطور وزيادة رفاه المجتمع (lahaloer, 2001: 116)، وكما يعرف التعليم بأنه " العملية المنظّمة التي يُمارسها المُعلّم لنقل ما في ذهنه من معلومات ومعارف وايصالها إلى الطلبة المتعلّمين بشكلٍ مباشر كونه يرى أنّهم بحاجة إليها ضمن عمليّة منظمّة تنتج عن تلك

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 376-396
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.23

الممارسة "وهي ما تعرف بـ (التعليم)، ويُعرّف التعليم بأنّه "عملية تغيير وتعديل في السلوك الثابت نسبياً والناتج عن التدريب؛ إذ يحصل المتعلمون على معلومات أو مهارات من شأنها تغيير سلوكهم أو تعديله للأفضل"، وقد عرّفه البعض بأنه "عبارة عن نشاط الهدف منه تحقيق التعلّم ويمارس بطريقة تَحترم النمو العقلي للطلاب وقدرتهم على الحُكم المستقل وبهدف المعرفة والفهم" ويمكن ان يعرف التعليم بأنه "كل ما يكسبه الفرد من حقائق ومعلومات ومعرفه عبر الزمن من خلال الوسائل المتعددة والمخلفة المتاحة للتعلم. (التميمي، ٢٠٠٦: ١٩)، ومما سبق يمكن تعريف التعلم بأنه النشاط المتجه الى الجانب العقلي للطالب او المتعلم ويعتمد على الفعاليات الذهنية من ذكاء وذاكرة وغير ذلك بقصد اكتساب المعرفة والمعلومات والمهارات والخبرات والقدرة على الاختراع والابتكار التي يكتسبها الانسان ويستند عليها في معرفة الظواهر والتفسيرات والنظريات والمبادي والقيم وللاستفادة منها لمجابهه تحدياته ومشاكله اليومية وتوظيفها في جميع جوانب الحياة المختلفة.

تبرز اهمية التعليم من خلال دوره الفعال الذي يؤديه العلم والمعرفة في تحديد طبيعة العلوم المختلفة ومنها علم الاقتصاد وانشطته وتحدد الوسائل والتقنيات المستخدمة في هذه الانشطة وتوسيعها وما تنتجه وما تلبيه من احتياجات عديدة ومختلفة، إذ يقوم التعليم على نشر العلم والمعرفة وتوظيفها وانتاجها، ويلعب التعليم دوراً كبيراً ومهماً في زيادة وعي الافراد وخلق مناخ ملائم لتطوير حياتهم وفي مفاهيم واساليب تفكيرهم مما ينطبق وطبيعة الظروف المحيطة بهم وما يعترض سبيلهم من معوقات ومشاكل لابد من مجابهتها، كما ان التعليم يشجع على تكوين الاتجاه الادخاري والاستثماري لدى افراد المجتمع ويقوي من تكافلهم الاجتماعي ويعمل على غرس القيم السامية في نفوسهم فضلاً عن زيادة الوعي الغذائي للارتقاء بالمستوى الصحي وتحقيق تنمية شاملة؛ نتيجة تأكيد الدراسات ان الافراد الاكثر تعلماً أفضل في المقدرة على نقل اهتمامهم ومعلوماتهم الى ذويهم وابنائهم؛ مما يساهم في دوام واستمرار التعليم وتنمية وتطوير قدراتهم على العمل الاجتماعي واتخاذ القرارات لتطوير حياتهم وتحقيق رفاهية المجتمع ورقيه بالقدر الذي يعمق مجرى التقدم الشامل في حياة الفرد والمجتمع (بريقل، ٢٠٢٠: ٢٠١).

المحور الثاني: واقع الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

أولاً. واقع العراق الاقتصادي: تأثر الاقتصاد العراقي كثيراً بالتطورات السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية مما أدت الى إحداث تغيرات جوهرية في توجهاته المختلفة، فشهد تحولات كبيرة منذ عام (٢٠٠٣) نقلت الدولة من الاقتصاد التقليدي الى اقتصاد السوق وإتباع سياسة الباب المفتوح (الحرية الاقتصادية) التي زادت من متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي، وإتباع اصلاحات اقتصادية ومعالجة المشاكل الناجمة عن الفقر والتفاوت في توزيع الدخول وتفاقم ظاهرة البطالة وعلى الرغم من كل هذه المحاولات في علاج المشاكل العديدة التي لم تعالج، ووقفت عقبة في تلبية الحاجات الاساسية (الهيتي وشلال، ٢٠١٨: ١٨-١٩)، إذ بلغت نسبة الفقر (٣١,٧%) في عام (٢٠١٩) واتسم الواقع الاقتصادي بانخفاض في سوق العمل ومستوى الدخل ومعدل نصيب الفرد مع مرافقة التضخم السعري المستمر وانتشار الفساد الإداري والمالي في كثير من مرافق الدولة، فضلاً عن شيوع البطالة وزيادة معدلها لتصل الى (١٣,٨%) خاصة في صفوف الخريجين وحملة الشهادات العليا في عام (٢٠١٨)، كما بلغت نسبة الانفاق على الخدمات الاساسية الى الانفاق الحكومي العام بنحو (٢٧,٨%) لخدمات التعليم، (١٠,٢%) لخدمات الصحة،

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 376-396
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.23

(٣,٢%) لخدمات الحماية الاجتماعية (وزارة التخطيط، ٢٠٢٠: ٨-١١)، أي هناك موارد بشرية وطبيعية ولكنها لم تستغل وتستخدم بأمثليه وكفاءة إذ تستلزم استثماراً مالياً ضخماً، كما تعتبر طاقة العراق الانتاجية منخفضة جداً، ويُعَد اقتصاده ريعي نتيجة هيمنة القطاع النفطي، وعلى الرغم من ان الاقتصاد العراقي يُعَد من الاقتصادات المتنوعة لما يمتلكه من موارد بشرية وطبيعية مهمة إلا انه ظل يعاني من اختلالات هيكلية في قطاعاته المختلفة، فضلاً عن وجود عجز مالي مستمر في الموازنة العامة مع تفاقم الاختلالات الهيكلية والاعتماد على الخارج واتساع مشكلة المديونية وزيادة الاختلال في أوجه الانفاق الحكومي ومشاكل وتحديات أخرى (الراوي، ٢٠٠٥: ٣٢٤)، وبتحليل بعض المؤشرات الأساسية الكلية في الاقتصاد العراقي نلاحظ ان إجمالي الاستهلاك من الناتج المحلي الاجمالي سجل أدنى مستوى له في بداية المدة وباغ (١٩٥٣٨٧٧٣) مليار دينار في عام (٢٠٠٤)، إلا إنه أخذ يتزايد وبمعدلات مختلفة ليبلغ (١٢٨٠٧٤٩٤٠) مليار دينار كأعلى قيمة له عام (٢٠١٩)، وهو مرتفع عما كان عليه في عام (٢٠١٨) والمقدر بحوالي (١١٧٦٣٨٦٦٦) مليار دينار، مما يشير إلى ارتفاع مستويات المعيشة من ناحية وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية، وبلغ إجمالي الاستثمار من الناتج المحلي في بداية المدة (٢٨٥٧٨٠٧) مليار دينار كأدنى مستوى له عام (٢٠٠٤) الا انه ارتفع ليبلغ حوالي (٣٩٢٢٠٨١٠) مليار دينار في عام (٢٠١٩)، وهو مرتفع عما كان عليه في عام (٢٠١٨) والمقدر بحوالي (٣١٩٤٤٥٧٢) مليار دينار، فيما بلغت الصادرات من السلع والخدمات في بداية المدة كأدنى مستوى لها بنحو (٢٩٩٥٦٠٢٠) مليار دينار عام (٢٠٠٤)، لترتفع بعدها وتبلغ حوالي (١١٠٧٨٤٦٧٠) مليار دينار عام (٢٠١٩)، اما الواردات من السلع والخدمات فسجلت أدنى مستوى لها في بداية المدة فبلغت (٣٤٠٥٠٩٦٩) مليار دينار عام (٢٠٠٤)، إلا إنها أخذت تتزايد وبمعدلات مختلفة لتبلغ في عام (٢٠١٩) حوالي (٦٨٥٧٦١٣٠) مليار دينار، اما التغير في الخزين كان سالب وبلغ (١٠٣١٩٥٢٤) مليار دينار في عام (٢٠١٩). (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠: ٢٨٨-٢٨٩)

ومن خلال الشكل (٢) الذي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب بنود الانفاق في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) نلاحظ ان مستوى الناتج المحلي الاجمالي قد تطور وارتفع واخذ بالتزايد في معدلات نمو مختلفة عام (٢٠١٩) عما كان عليه في بداية المدة والتي سجلت أدنى مستوى له عام (٢٠٠٤) في أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في العراق.

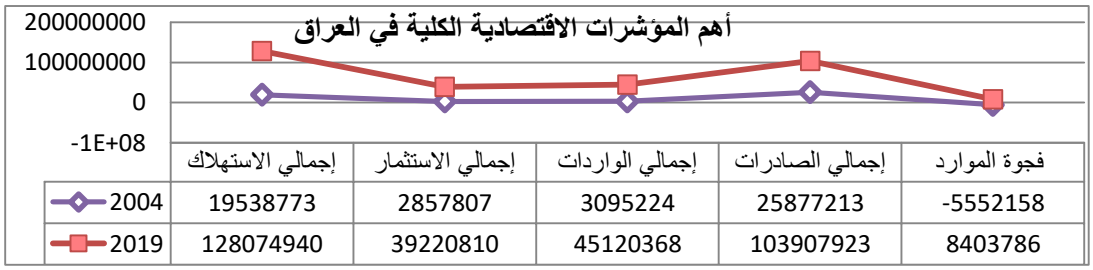

	إجمالي الاستهلاك	إجمالي الاستثمار	إجمالي الواردات	إجمالي الصادرات	فجوة الموارد
2004	19538773	2857807	3095224	25877213	-5552158
2019	128074940	39220810	45120368	103907923	8403786

الشكل (١): تطور الناتج المحلي الاجمالي وأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

المصدر من إعداد الباحثان بالاستناد إلى:

- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة السنوية، سنوات مختلفة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 376-396
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.23

ثانياً. واقع الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩):
تميزت السياسة الانفاقية في العراق بعد عام (٢٠٠٤) بتوسع حجم النفقات العامة خاصة بزيادة النفقات الاستهلاكية على حساب النفقات الاستثمارية، إذ ارتفع وبشكل كبير الانفاق الحكومي مما شكلت عبئاً على الموازنة العامة وقيداً مالياً ثقيلاً على الدولة العراقية؛ وذلك لدخول بنود إضافية في الموازنة العامة للدولة تمثلت بزيادة الرواتب والاجور وشبكة الرعاية الاجتماعية والدعم الحكومي وحماية المسؤولين ومرافق الدولة التي هيمنت على الانفاق الحكومي وشكلت قيداً على التوسع في الانفاق الاستثماري، فضلاً عن زيادة المخصصات لإعادة اعمار العراق، وتزايد الالتزامات الدولية كالأعباء المالية الخارجية الناجمة عن الديون والتعويضات.. وغيرها (الجبوري، ٢٠١٢: ١١).

ومن خلال الجدول (١) يتبين التذبذب في الانفاق الحكومي إذ ارتفع خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٠٨) ليصل الى (٥٩٤٠٣٣٧٤) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي (٥٢,١٩%) وبنسبة إنفاق حكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي (٣٧,٨٣%) عام (٢٠٠٨)، بينما كان (٣٢١١٧٤٩١) مليار دينار وبنسبة إنفاق حكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي (٦٠,٣٣%) عام (٢٠٠٤)؛ لإتباع الحكومة سياسة مالية توسعية ورغبة منها في تطوير الاقتصاد العراقي وتحقيق الانتعاش والرفاه للفرد والمجتمع نتيجة لزيادة الايرادات النفطية التي يعتمد عليها الإنفاق الحكومي باعتبار الاقتصاد العراقي أحادي الجانب (اقتصاد ريعي)، ومع انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية نتيجة الازمة المالية والاقتصادية يلاحظ مدى استجابة الإنفاق الحكومي لهذا الانخفاض عام (٢٠٠٩) (صالح وتايه، ٢٠٢٠: ٣٢٧-٣٢٨) ليصل الى (٥٥٥٨٩٧٢١) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب (٦,٤١%) وبنسبة إنفاق حكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت (٤٢,٥٥%)، ثم ارتفع خلال المدة (٢٠١٠-٢٠١٣) ليصل الى أعلى قيمه له خلال مدة الدراسة إذ بلغ (١١٩١٢٧٥٥٦) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي (٠,٤٠%) وبنسبة إنفاق حكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي (٤٣,٥٤%) عام (٢٠١٣) مقارنة بـ (٧٠١٣٤٢٠١) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي (١٣,٣٠%) وبنسبة إنفاق حكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي (٤٣,٢٧%) عام (٢٠١٠)، ثم ليعاود الإنفاق الحكومي العراقي بالانخفاض مرة أخرى خلال عام (٢٠١٤) ليصل الى (١١٢١٩٢١٢٦) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب (٥,٨٢%) وبنسبة إنفاق حكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي (٤٢,١٢%)؛ نتيجة الظروف الداخلية الطارئة والمتمثلة بمواجهة الارهاب وما نجم عنها من آثار سلبية عديدة وتحديات صعبة وانخفاض في الايرادات العامة (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٤: ١٠)، ثم أستمر بالانخفاض بشكل حاد في العام اللاحق ليبلغ (٧٠٤١٧٥١٥) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب (٣٧,٢٣%) وبنسبة إنفاق حكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي (٣٦,١٧%)؛ حتى عاود الارتفاع تدريجياً في السنوات اللاحقة، وبذلك نجد استمرار اعتماد الاقتصاد العراقي والمجتمع على النفقات الحكومية، فضلا عن عدم توفر بديل في المدى القريب يستطيع أن يتحمل مسؤولية زيادة الانفاق الحكومي ليصل في آخر المدة الى (٨١٠١٣٤٢٧) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي (٠,١٧%) وبنسبة إنفاق حكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي (٢٩,١٥%) عام (٢٠١٩)، وقد بلغ معدل النمو المركب لإجمالي الانفاق الحكومي خلال مدة الدراسة (٥,٧٨٢%).

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 376-396
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.23

الجدول (١): الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)
(مليار دينار)

السنوات	اجمالي الانفاق الحكومي	*معدل التغير السنوي (%)	اجمالي الناتج المحلي	معدل التغير السنوي (%)	الانفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي (%)
٢٠٠٤	٣٢١١٧٤٩١	-	٥٣٢٣٥٣٥٨	-	٦٠,٣٣
٢٠٠٥	٢٦٣٧٥١٧٥	(١٧,٨٧)	٧٣٥٣٣٥٩٨	٣٨,١٢	٣٥,٨٦
٢٠٠٦	٣٨٨٠٦٦٧٩	٤٧,١٣	٩٥٥٨٧٩٥٤	٢٩,٩٩	٤٠,٥٩
٢٠٠٧	٣٩٠٣١٢٣٢	٠,٥٧	١١١٤٥٥٨١٣	١٦,٦٠	٣٥,٠١
٢٠٠٨	٥٩٤٠٣٣٧٤	٥٢,١٩	١٥٧٠٢٦٠٦١	٤٠,٨٨	٣٧,٨٣
٢٠٠٩	٥٥٥٨٩٧٢١	(٦,٤١)	١٣٠٦٤٣٢٠٠	(١٦,٨٠)	٤٢,٥٥
٢٠١٠	٧٠١٣٤٢٠١	٢٦,١٦	١٦٢٠٦٤٥٦٥	٢٤,٠٥	٤٣,٢٧
٢٠١١	٧٨٧٥٧٦٦٧	١٢,٢٩	٢١٧٣٢٧١٠٧	٣٤,٠٩	٣٦,٢٣
٢٠١٢	١٠٥١٣٩٥٧٥	٣٣,٤٩	٢٥٤٢٢٥٤٩٠	١٦,٩٧	٤١,٣٥
٢٠١٣	١١٩١٢٧٥٥٦	١٣,٣٠	٢٧٣٥٨٧٥٢٩	٧,٦١	٤٣,٥٤
٢٠١٤	١١٢١٩٢١٢٦	(٥,٨٢)	٢٦٦٣٣٢٦٥٥	(٢,٦٥)	٤٢,١٢
٢٠١٥	٧٠٤١٧٥١٥	(٣٧,٢٣)	١٩٤٦٨٠٩٧١	(٢٦,٩٠)	٣٦,١٧
٢٠١٦	٧٣٥٧١٠٠٣	٤,٤٧	١٩٦٩٢٤١٤١	١,١٥	٣٧,٣٦
٢٠١٧	٧٥٤٩٠١١٥	٢,٦٠	٢٢٥٧٢٢٣٧٥	١٤,٦٢	٣٣,٤٤
٢٠١٨	٨٠٨٧٣٢٠٠	٧,١٣	٢٥١٠٦٤٤٧٩	١١,٢٢	٣٢,٢١
٢٠١٩	٨١٠١٣٤٢٧	٠,١٧	٢٧٧٨٨٤٠١١	١٠,٦٨	٢٩,١٥
**معدل النمو المركب لإجمالي الانفاق الحكومي (%)			معدل النمو المركب للناتج المحلي الاجمالي (%)		
٪٥,٧٨٢			٪١٠,٣٢٨		

المصدر من اعداد الباحثان بالاستناد إلى:

- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، المجموعة السنوية، سنوات مختلفة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).
- القيم بين قوسين ( ) سالبة.
- * معدل التغير السنوي $= \frac{p2-p1}{p1} \times 100$
- **معدل النمو المركب $= LN(p1/p0)/n \times 100$

من خلال الشكل (٢) الذي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي في العراق ومعدل نموه السنوي نلاحظ إن أدنى مستوى له كانت بداية المدة عام (٢٠٠٤)، إلا إنها أخذت تتزايد وبمعدلات تغير مختلفة، لتبلغ (٤٠,٨٨%) أعلى نسبة تزايد له في عام (٢٠٠٨)، بينما بلغت (٢٦,٩٠%) وهي أكبر نسبة تراجع في تغير الناتج السنوي العراقي في عام (٢٠١٥)؛ نتيجة الظروف الطارئة التي حدثت في عام (٢٠١٤) مخلفة تردي للأوضاع الامنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، ليعود في الارتفاع والتعافي تدريجياً بمعدلات تغير مختلفة حتى نهاية المدة ليبلغ (١٠,٦٨%) عام (٢٠١٩).

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 376-396
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.23

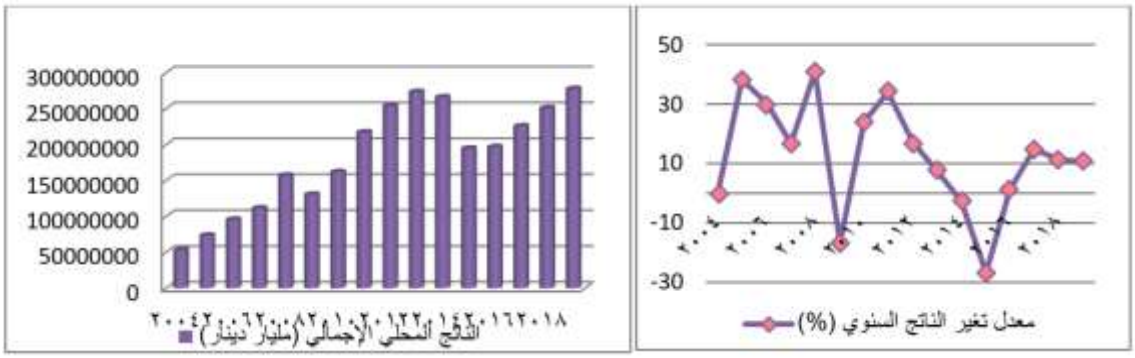

الشكل (٢): الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه السنوي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)
المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد الى الجدول (١).

ثالثاً. واقع الانفاق الحكومي على التعليم في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩): أولت الحكومة العراقية الاهتمام الكبير لقطاع التعليم من خلال تنامي الأنفاق على التعليم وتطويره بمختلف مراحله وأنواعه، فضلاً عن رفده في الحاجات الأساسية فهو من يحول الأميين إلى أفراد متعلمين يساهمون في عملية التنمية والإنتاج بكفاءة عالية، كما تحفز الأفراد وتنمي مواهبهم وقدراتهم بمختلف الوسائل وزيادة قدرتهم على الابتكار والإبداع وجعلهم أكثر استعداداً لتقبل التغيير لدفع عجلة النمو وتحقيق التقدم الاقتصادي والرفاه والتنمية الشاملة والمستدامة، إلا انها خصصت نسبة متدنية لقطاع التعليم في موازنتها العامة اسوه بباقي القطاعات على الرغم من أهميته الكبرى باعتباره المصدر الحقيقي والاساسي لتوفير احتياجات أي قطاع آخر ولاستمراره ونموه، ومن خلال الجدول (٢) يتبين لنا تطور مؤشر الانفاق الحكومي على التعليم في العراق ونسبته الى إجمالي الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي، إذ بلغ الانفاق الحكومي على التعليم (١٨٠٢٦٠٢) مليار دينار في بداية المدة وشكلت نسبته إلى اجمالي الإنفاق الحكومي (٥,٦١%)، بينما بلغت نسبة الانفاق الحكومي على التعليم إلى الناتج المحلي الاجمالي (٣,٣٩%) عام (٢٠٠٤)، ليزداد الانفاق الحكومي على التعليم في الاعوام اللاحقة حتى يصل الى (٩٣٠٠٥٣٩) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي (٤٠,٥٣%) وبنسبه إنفاق حكومي على التعليم إلى إجمالي الإنفاق الحكومي (١١,٨١%)، بينما بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي (٤,٢٨%) في عام (٢٠١١)، ثم انخفض الانفاق الحكومي على التعليم الى (٨٥٣٠٥٥٣) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب (٨,٢٨%) وبنسبة انفاق حكومي على التعليم إلى اجمالي الإنفاق الحكومي (٨,١١%)، بينما بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي (٣,٣٦%) عام (٢٠١٢)؛ نتيجة انخفاض التخصيصات في الموازنة العامة على أثر انخفاض اسعار النفط وتبعاتها، ثم ارتفع خلال المدة (٢٠١٣-٢٠١٤) ليبلغ (٩٦٨٣١٢٧) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي (٠,٨٩%)، وبنسبة انفاق حكومي على التعليم إلى اجمالي الإنفاق الحكومي (٨,٦٣%)، وبنسبة انفاق حكومي على التعليم إلى الناتج المحلي الاجمالي (٣,٦٣%) عام (٢٠١٤) مقارنة بـ (٩٥٩٧٥٧٥) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي (١٢,٥١%)، وبنسبة انفاق حكومي على التعليم إلى اجمالي الإنفاق الحكومي (٨,٠٦%)، وبنسبة انفاق حكومي على التعليم إلى الناتج المحلي الاجمالي (٣,٥١%) عام (٢٠١٣)، ثم ليعاود الانفاق الحكومي على التعليم بالانخفاض مرة أخرى خلال عام (٢٠١٥) الى (٨٩٨٨٢٠١) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب (٧,١٨%)، وبنسبة انفاق حكومي على التعليم إلى اجمالي الإنفاق الحكومي (١٢,٧٦%)، وبنسبة انفاق حكومي على التعليم إلى الناتج المحلي الاجمالي (٤,٥٠%)، إلا الانفاق الحكومي

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 376-396
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.23

على التعليم عاد الى الارتفاع في الاعوام اللاحقة حتى وصل الى أعلى قيمة له خلال المدة إذ بلغ (١٢٤٢٤٧٩٠) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي (٤,٧٨%) وبنسبة (١٥,٣٣%) إلى اجمالي الإنفاق الحكومي، وبنسبة انفاق حكومي على التعليم إلى الناتج المحلي الاجمالي بلغت (٥,١٢%) عام (٢٠١٩)، وقد بلغ معدل النمو المركب للإنفاق الحكومي على التعليم خلال مدة الدراسة (١٢,٠٦٥%).

الجدول (٢): الانفاق الحكومي على التعليم ونسبته الى اجمالي الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) (مليار دينار)

السنوات	الانفاق الحكومي على التعليم	معدل التغير السنوي (%)	اجمالي الانفاق الحكومي	الانفاق الحكومي على التعليم إلى اجمالي الإنفاق الحكومي (%)	الناتج المحلي الاجمالي	الانفاق الحكومي على التعليم إلى الناتج المحلي الاجمالي (%)
٢٠٠٤	١٨٠٢٦٠٢	-	٣٢١١٧٤٩١	٥,٦١	٥٣٢٣٥٣٥٨	٣,٣٩
٢٠٠٥	١٤٧٢٧٨٨	(١٨,٣٠)	٢٦٣٧٥١٧٥	٥,٥٨	٧٣٥٣٣٥٩٨	٢,٠٠
٢٠٠٦	٢٠٥١٩١٤	٣٩,٣٢	٣٨٨٠٦٦٧٩	٥,٢٩	٩٥٥٨٧٩٥٤	٢,١٥
٢٠٠٧	٢٧٢٨٦٥٣	٣٢,٩٨	٣٩٠٣١٢٣٢	٦,٩٩	١١١٤٥٥٨١٣	٢,٤٥
٢٠٠٨	٤٩٤٣١٩٠	٨١,١٦	٥٩٤٠٣٣٧٤	٨,٣٢	١٥٧٠٢٦٠٦١	٣,١٥
٢٠٠٩	٥٢٦٧٥٢٠	٦,٥٦	٥٥٥٨٩٧٢١	٩,٤٨	١٣٠٦٤٣٢٠٠	٤,٠٣
٢٠١٠	٦٦١٧٨٦٠	٢٥,٦٣	٧٠١٣٤٢٠١	٩,٤٤	١٦٢٠٦٤٥٦٥	٤,٠٨
٢٠١١	٩٣٠٠٥٣٩	٤٠,٥٣	٧٨٧٥٧٦٦٧	١١,٨١	٢١٧٣٢٧١٠٧	٤,٢٨
٢٠١٢	٨٥٣٠٥٥٣	(٨,٢٨)	١٠٥١٣٩٥٧٥	٨,١١	٢٥٤٢٢٥٤٩٠	٣,٣٦
٢٠١٣	٩٥٩٧٥٧٥	١٢,٥١	١١٩١٢٧٥٥٦	٨,٠٦	٢٧٣٥٨٧٥٢٩	٣,٥١
٢٠١٤	٩٦٨٣١٢٧	٠,٨٩	١١٢١٩٢١٢٦	٨,٦٣	٢٦٦٣٣٢٦٥٥	٣,٦٣
٢٠١٥	٨٩٨٨٢٠١	(٧,١٨)	٧٠٤١٧٥١٥	١٢,٧٦	١٩٤٦٨٠٩٧١	٤,٥٠
٢٠١٦	٩٦٧٧٩٤٣	٧,٦٧	٧٣٥٧١٠٠٣	١٣,١٥	١٩٦٩٢٤١٤١	٤,٧٥
٢٠١٧	١٠٣٧٣٢٩٤	٧,١٨	٧٥٤٩٠١١٥	١٣,٧٤	٢٢٥٧٢٢٣٧٥	٤,٥٩
٢٠١٨	١١٨٥٦٩٠٦	(١٤,٣٠)	٨٠٨٧٣٢٠٠	١٤,٦٦	٢٥١٠٦٤٤٧٩	٤,٧٢
٢٠١٩	١٢٤٢٤٧٩٠	٤,٧٨	٨١٠١٣٤٢٧	١٥,٣٣	٢٧٧٨٨٤٠١١	٥,١٢
معدل النمو المركب للإنفاق الحكومي على التعليم (%)						
٪١٢,٠٦٥						

المصدر من اعداد الباحثان بالاستناد إلى:

- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة السنوية، سنوات مختلفة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

بذلت الحكومة العراقية جهود لدعم القطاعات الخدمية وإنشاءها لاعتبارها من أهم القطاعات المؤثرة في الاقتصاد الوطني، إذ يوفر هذا القطاع مدخلات الانتاج إلى القطاعات الأخرى كما يلبي الكثير من الحاجات الاساسية كـ (التعليم، الصحة، الاسكان، الخدمات الأخرى)، فضلاً عن توليد دخول جديدة وخفض معدلات الفقر والبطالة، وتوفير التأمين الاجتماعي والرعاية الصحية والخدمات التعليمية.. الخ، إذ تهدف القطاعات الخدمية الى تقديم الخدمة لأفراد المجتمع من دون مقابل، وتُعَد واجب اجتماعي لتحقيق اهداف الحكومات لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولان قطاع التعليم من القطاعات التي تؤثر تأثيراً كبير ومباشر في الاقتصاد الوطني، وتحفز الأفراد وتنمي مواهبهم وقدراتهم بمختلف الوسائل وزيادة قدرتهم على الابتكار والإبداع

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 376-396
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.23

وجعلهم أكثر استعداداً لتقبل التغيير لدفع عجلة النمو والتقدم الاقتصادي وتحقيق الرفاه، إذ نلاحظ من خلال الجدول (٣) الذي يوضح الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب القطاعات الاقتصادي للعراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) وبالتركيز عن تطور القطاعات الخدمية وتحديداً مؤشر قطاع التعليم ونسبة مساهمته في القطاعات الخدمية، فضلاً عن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ إجمالي قطاع التعليم (٣٦٩٨٥٢) مليار دينار في بداية المدة وشكلت نسبة قطاع التعليم إلى إجمالي القطاعات الخدمية (٥,٠٨%)، بينما بلغت نسبته (٠,٦٩%) إلى الناتج المحلي الاجمالي عام (٢٠٠٤)، ليزداد إجمالي قطاع التعليم في الأعوام اللاحقة حتى يصل إلى (١٣٠١٢٤٣١) مليار دينار في نهاية المدة كأعلى قيمة له، وبنسبة إجمالي قطاع التعليم إلى اجمالي القطاعات الخدمية (٤٦,٧٩%)، وبنسبة إجمالي قطاع التعليم إلى الناتج المحلي الاجمالي (٤,٦٨%) عام (٢٠١٩)، وقد بلغ معدل النمو المركب لإجمالي قطاع التعليم (٢٢,٢٥%)، بينما بلغ معدل النمو المركب لإجمالي القطاعات الخدمية خلال مدة الدراسة (٨,٣٧%).

الجدول (٣): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب القطاعات الاقتصادي للعراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) (مليار دينار)

السنوات	إجمالي قطاع التعليم	إجمالي القطاعات الخدمية	قطاع التعليم الى القطاعات الخدمية (%)	الناتج المحلي الإجمالي	قطاع التعليم الى الناتج المحلي الإجمالي (%)
٢٠٠٤	٣٦٩٨٥٢	٧٢٧٩٢٣٠	٥,٠٨	٥٣٢٣٥٣٥٨	٠,٦٩
٢٠٠٥	٨٤٦٩٣٥	٩٢٦٢٩٦٠	٩,١٤	٧٣٥٣٣٥٩٨	١,١٥
٢٠٠٦	٦٦٨٣٩١٢	١٤٤٨٧٠٦٠	٤٦,١٣	٩٥٥٨٧٩٥٤	٦,٩٩
٢٠٠٧	٧٩٦٣١٣٩	٢٢٢٠٦٥٩٠	٣٥,٨٥	١١١٤٥٥٨١٣	٧,١٤
٢٠٠٨	٨٧٦٥٦٣٠	٣٠٣٤١٠٥٠	٢٨,٨٩	١٥٧٠٢٦٠٦١	٥,٥٨
٢٠٠٩	٩٠١٢٨٥١	٣٦٥٨٢٩٨٠	٢٤,٦٣	١٣٠٦٤٣٢٠٠	٦,٨٩
٢٠١٠	٩٥٣٢٥٦٧	٣٧٢٠٤٢٠٠	٢٥,٦٢	١٦٢٠٦٤٥٦٥	٥,٨٨
٢٠١١	٩٨٧٩٣١٢	٤٣١٧٩٤٥٠	٢٢,٨٧	٢١٧٣٢٧١٠٧	٤,٥٤
٢٠١٢	١٠٠٣١٨٣٦	٥٤٤٠٩١٥٢	١٨,٤٣	٢٥٤٢٢٥٤٩٠	٣,٩٤
٢٠١٣	١٠١٦٨٠٦٦	٥٩٣٨٢٥١٣	١٧,١٢	٢٧٣٥٨٧٥٢٩	٣,٧١
٢٠١٤	١٠٥٣٠٠٧٠	٢٩٢٧٤٢٩٩	٣٥,٩٧	٢٦٦٣٣٢٦٥٥	٣,٩٥
٢٠١٥	١٠٠٦٥٤٣٩	٣٠١٢٩٤٦٧	٣٣,٤٠	١٩٤٦٨٠٩٧١	٥,١٧
٢٠١٦	١٠٦٣٩٧٤٣	٢٦٧٨١٠٢١	٣٩,٧٢	١٩٦٩٢٤١٤١	٥,٤٠
٢٠١٧	١٠٨٥٤٥٢٩	٢٧٠٧٩٣٢٧	٤٠,٠٨	٢٢٥٧٢٢٣٧٥	٤,٨٠
٢٠١٨	١٢٩٦٠٨٩٧	٢٧١٣٠٤١٣	٤٧,٧٧	٢٥١٠٦٤٤٧٩	٥,١٦
٢٠١٩	١٣٠١٢٤٣١	٢٧٨٠٨١٣٩	٤٦,٧٩	٢٧٧٨٨٤٠١١	٤,٦٨
معدل النمو المركب لإجمالي قطاع التعليم (%)		معدل النمو المركب لإجمالي القطاعات الخدمية (%)			
٪٢٢,٢٥		٪٨,٣٧			

المصدر من إعداد الباحثان بالاستناد إلى:

- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، المجموعة السنوية، سنوات مختلفة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

من خلال الشكل (٣) الذي يوضح تطور قطاع التعليم الى القطاعات الخدمية والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) نلاحظ تطور النسب وتذبذبها بين الارتفاع والانخفاض في معدلات تغير مختلفة طول مدة الدراسة، إذ سجلت النسب في بداية المدة أدنى قيمه لها في عام (٢٠٠٤)، بينما سجلت أعلى قيمة لقطاع التعليم الى القطاعات الخدمية بنحو (٤٧%) عام (٢٠١٨)، وبلغت أعلى قيمة لقطاع التعليم الى الناتج المحلي الاجمالي (٧,١%) عام (٢٠٠٧).

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 376-396
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.23

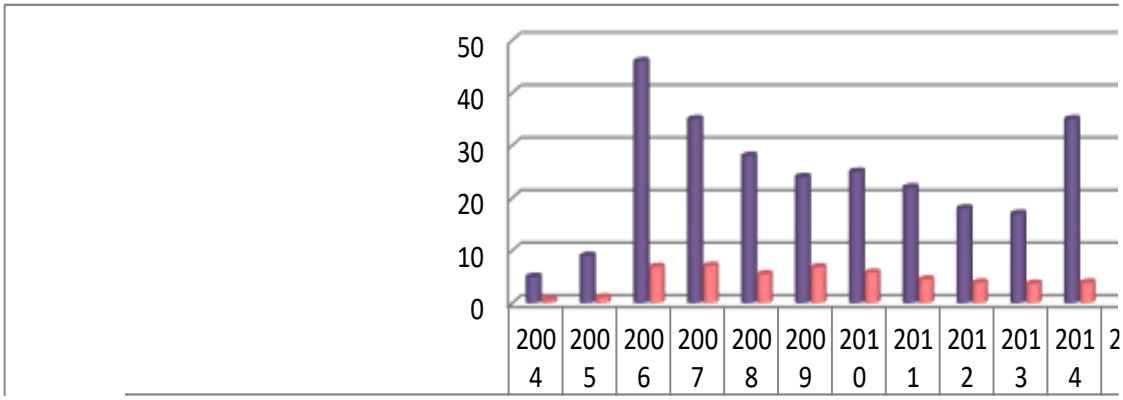

الشكل (٣): تطور نسب قطاع التعليم الى القطاعات الخدمية والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد إلى الجدول (٣).

المحور الثالث: الانفاق الحكومي ودوره في قطاع التعليم في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

تمتع النظام التعليمي بمستوى جيد من الاهتمام والتطور في سبعينيات القرن الماضي في العراق، وحقق معدلات عالية على جميع المستويات وتطوراً ملموساً في كافة مراحله، مما زاد من التوجه نحو التعليم في العراق لوعي الافراد بأهميته ونشر التعليم بجميع فروعه، فضلاً عن الزامية التعليم الابتدائي ومحاولة مده الى الدراسة المتوسطة، إذ ضمن الدستور العراقي مجانية التعليم في كافة مراحله منذ عام (١٩٧٤) (محمود، ٢٠١٦: ٢٥٩)، ونص الدستور العراقي في طياته على نص صريح وواضح جاء فيه: (ضرورة توفير فرص تعليمية لجميع الأفراد في المجتمع العراقي وفي جميع المراحل مع ضمان الكفاءة والجودة في النظام التعليمي وضرورة الاهتمام برسم الخطط التي من شأنها أن تحقق اعلى استثمار في رأس المال البشري لأجل تحقيق الأهداف المرجوة للنهوض بالواقع والمستقبل).

اولاً. الانفاق الحكومي ودوره بواقع التعليم الابتدائي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩): تُعَد مرحلة التعليم الابتدائي من المراحل المهمة كونها أساس تعلم الاطفال الإلمام بالقراءة والكتابة، إذ تبدأ من عمر (٦) سنوات لالتحاق الطلاب في الصف الاول الابتدائي وتنتهي بامتحانات وزارية في السنة السادسة أي تشمل (٦) سنوات دراسة، وهي ملزمة لغرض الالمام بالقراءة والكتابة وبناء جيل متعلم واعي وواعد ذو أساس ثقافي وأصول المواطنة السليمة، ولبيان وتحليل علاقة الانفاق الحكومي ودوره بواقع التعليم الابتدائي في العراق يمكن تتبع الجدول (٤) إذ يلاحظ ان الانفاق الحكومي على قطاع التعليم بلغ في بداية المدة (١٨٠٢٦٠٢) مليار دينار بينما كانت مؤشرات قطاع التعليم الابتدائي تبلغ من حيث اعداد المدارس الابتدائية بنحو (١١١٢٩) مدرسة وتضمنت (١٠٩٦٥٣) شعبة، اما اعداد الطلبة المقبولين في التعليم الابتدائي بلغت (٧٠٨٥٦٠) طالباً وطالبة واعداد الطلبة الموجودين (٣٧٦٧٣٦٩) طالباً وطالبة، تشمل الطلبة التاركين والطلبة الراسبين وغيرهم، كما بلغت أعداد أعضاء الهيئة التعليمية (١٩١٨٥٢) معلم في العام الدراسي (٢٠٠٤-٢٠٠٥)، ومع تطور مؤشر الانفاق الحكومي على التعليم شهدت المؤشرات التعليمية تطوراً واضحاً فيما يخص التعليم الابتدائي، إذ ارتفعت هذه المؤشرات في الاعوام اللاحقة تدريجياً مع زيادة الانفاق الحكومي على التعليم، حتى انخفض الى (٨٩٨٨٢٠١) مليار دينار في العام

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 376-396
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.23

(٢٠١٥) مما أثر هذا الانخفاض في مؤشرات قطاع التعليم الابتدائي، وبلغت اعداد المدارس الابتدائية في العراق بنحو (١٠٧٧٩) مدرسة وتضمنت (١١٦٧٥٨) شعبة، اما اعداد الطلبة المقبولين في التعليم الابتدائي قد بلغت (٧٦٨٠٢٦) طالباً وطالبة واعداد الطلبة الموجودين (٤٢٨٣٠٤٤) طالباً وطالبة، كما بلغت اعداد اعضاء الهيئة التعليمية (٢٢٣٣١٠) معلم في العام الدراسي (٢٠١٤-٢٠١٥)، بينما كان الانفاق الحكومي على قطاع التعليم يبلغ (٩٦٨٣١٢٧) مليار دينار في العام (٢٠١٤) وبلغت اعداد المدارس الابتدائية (١٥٨٠٧) مدرسة وتضمنت (١٦٢٢٥٨) شعبة، اما اعداد الطلبة المقبولين في التعليم الابتدائي في العراق قد بلغت (٩٩٨٧٤٣) طالباً وطالبة واعداد الطلبة الموجودين (٥٥٥٨٦٨٤) طالباً وطالبة، كما بلغت اعداد اعضاء الهيئة التعليمية (٢٨٧٥٠٢) معلم في العام الدراسي (٢٠١٣-٢٠١٤)؛ نتيجة انخفاض الانفاق الحكومي على التعليم، فضلاً عن عدم تضمين أربع محافظات عراقية (نينوى، صلاح الدين، الانبار، كركوك) بسبب تردي الاوضاع الامنية في السنة الدراسية (٢٠١٤-٢٠١٥)، اما السنة الدراسية اللاحقة فقد ارتفع الانفاق الحكومي على قطاع التعليم مما أدى الى ارتفاع مؤشرات قطاع التعليم الابتدائي قليلاً؛ بسبب عدم تضمين كل من (قضاء الشرقاط، قضاء بيجي) في محافظه صلاح الدين و (قضاء الحويجة) في كركوك (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١٦: ١١)، ثم ارتفع الانفاق الحكومي على التعليم تدريجياً في السنوات الدراسية اللاحقة، مما ادى الى ارتفاع مؤشرات قطاع التعليم حتى بلغت اعداد المدارس الابتدائية في آخر المدة (١٧٢٣٥) مدرسة وتضمنت (١٦٨٢٢٩) شعبة، اما اعداد الطلبة المقبولين في التعليم الابتدائي قد بلغت (١١٧٦٣٢٧) طالباً وطالبة واعداد الطلبة الموجودين (٦٥٠١٠٥٣) طالباً وطالبة، كما بلغت اعداد اعضاء الهيئة التعليمية (٢٩٠٦٦٤) معلم، كما بلغت نسبة عدد الطلبة الموجودين في العراق الى عدد اعضاء الهيئة التعليمية بلغت (٢٢,٣٧) في أخر المدة للسنة الدراسية (٢٠١٨-٢٠١٩).

الجدول (٤): واقع قطاع التعليم للمرحلة الابتدائية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

العام الدراسي	عدد المدارس الابتدائية	عدد الطلبة المقبولين	عدد الطلبة الموجودين	عدد الطلبة التاركين	عدد الطلبة الراسبين	عدد اعضاء الهيئة التعليمية	عدد الطلبة الى عدد اعضاء الهيئة التعليمية
٢٠٠٤_٢٠٠٥	١١١٢٩	٧٠٨٥٦٠	٣٧٦٧٣٦٩	١٥٣٨٤٠	٥٨٢٧٥٠	١٩١٨٥٢	١٩,٦٤
٢٠٠٥_٢٠٠٦	١١٨٢٨	٧١٢١٩٥	٣٩٤١١٩٠	١٤٢٦٥٣	٦٩٨٢٣٣	٢٣٤١٣٩	١٦,٨٣
٢٠٠٦_٢٠٠٧	١٢١٤١	٧٧٥١٦٨	٤١٥٠٩٤٠	١١٠١٥٧	٥٩٨٥١٦	٢٣٦٩٦٨	١٧,٥٢
٢٠٠٧_٢٠٠٨	١٢٥٠٧	٨٠٥٦٢٨	٤٣٣٣١٥٤	١٢٣١٧٧	٦٧٧٦٤٢	٢٣٧١٣٠	١٨,٢٧
٢٠٠٨_٢٠٠٩	١٣١٢٤	٨٤١٩٧١	٤٤٩٤٩٥٥	١٠٥٤٣١	٧٧١٠٨٨	٢٥٦٨٣٢	١٧,٥٠
٢٠٠٩_٢٠١٠	١٣٦٨٧	٨٤٩٩٨٠	٤٦٧٢٤٥٣	١٣٤٧٨٤	٦٨٧٧١٨	٢٦٤٦٠٤	١٧,٦٦
٢٠١٠_٢٠١١	١٤٠٨٤	٩٠٤٧٥٩	٤٨٦٤٠٩٠	١٢٣٠٥٣	٦٧٢٧٢٦	٢٦٣٤١٢	١٨,٥٠
٢٠١١_٢٠١٢	١٤٦٧٤	٩٥٠٢٧٦	٥١٢٤٢٥٧	١٠٩٥٢٦	٦٩٢٨٢٤	٢٧١٧٣٤	١٨,٨٦
٢٠١٢_٢٠١٣	١٥١٥٦	٩٨٣٣٨٢	٥٣٥١٣١٩	٩٩٢٠٥	٧٣٧٣١٥	٢٧٧٧٩٢	١٩,٢٦
٢٠١٣_٢٠١٤	١٥٨٠٧	٩٩٨٧٤٣	٥٥٥٨٦٨٤	١٠١٠٤٣	٥١٥٤٠٥	٢٨٧٥٠٢	١٩,٣٣
٢٠١٤_٢٠١٥	١٠٧٧٩	٧٦٨٠٢٦	٤٢٨٣٠٤٤	٧٢٣٥٥	٦٤٤٦١٤	٢٢٣٣١٠	١٩,١٨
٢٠١٥_٢٠١٦	١٢٩٧٣	٩٢٥٣٨٤	٤٩٩٧٠٥٢	١٠٩٨٨٣	٧١٦٦٦٣	٢٤٧٩١٩	٢٠,١٥
٢٠١٦_٢٠١٧	١٤٠٢٤	١٠٢٩٥٩١	٥٤٧٣٩٩٧	١٢٦٦٩٤	٨٥٤٧٤٩	٢٥٩٨٣٦	٢١,٠٧
٢٠١٧_٢٠١٨	١٥٩٦٥	١١٧٧٣٤٣	٦١٩٧٨٧٠	١٣٠١٥٧	٩٠٣١٤٢	٢٨٦٠٩٦	٢١,٦٦
٢٠١٨_٢٠١٩	١٧٢٣٥	١١٧٦٣٢٧	٦٥٠١٠٥٣	٨٦٣٢١٨	٨٦٣٢١٨	٢٩٠٦٦٤	٢٢,٣٧

المصدر من اعداد الباحثان بالاستناد إلى:

- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجية المعلومات، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

ثانياً. الانفاق الحكومي ودوره بواقع التعليم الثانوي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩): تُعَد مرحلة التعليم الثانوي هي المرحلة التعليمية الثانية ومكملة للمرحلة الاولى (التعليم الابتدائي) وتساهم بتنمية الطالب شخصياً وعملياً، وتشتمل (٦) سنوات دراسة مقسمة الى (التعليم المتوسط) والذي يبدئ بعد المرحلة الابتدائية وينتهي بامتحانات وزارية في السنة الثالثة، و(التعليم الثانوي) الذي يقسم الى (٣) سنوات دراسة إذ كان (التعليم الثانوي عام) بفرعيه (الادبي أو العلمي) وينتهي بامتحانات وزارية في السنة الاخيرة، ولبيان وتحليل علاقة الانفاق الحكومي ودوره بواقع التعليم الثانوي في العراق يمكن تتبع الجدول (٥) إذ يلاحظ ان الانفاق الحكومي على قطاع التعليم بلغ في بداية المدة (١,٨٠٢,٦٠٢) مليون دينار بينما كانت مؤشرات قطاع التعليم الثانوي تبلغ من حيث اعداد المدارس الثانوية بنحو (٣٥٦٧) مدرسة، اما اعداد الطلبة المقبولين في التعليم الثانوي بلغت (٤٧٨٨٦٩) طالباً وطالبة واعداد الطلبة الموجودين (١٤٣٧٨٤٢) طالباً وطالبة، تشمل الطلبة التاركين والطلبة الراسبين.. وغيرهم، كما بلغت اعداد اعضاء الهيئة التعليمية (٧٦٠٠٨) مدرس في العام الدراسي (٢٠٠٤-٢٠٠٥)، وشهدت المؤشرات التعليمية تطوراً واضحاً فيما يخص التعليم الثانوي مع تطور مؤشر الانفاق الحكومي على التعليم، إذ ارتفعت هذه المؤشرات في الاعوام اللاحقة تدريجياً مع زيادة الانفاق الحكومي على التعليم نتيجة الانتعاش الاقتصادي الذي شهده العراق، فضلاً عن الاهمية الكبيرة للتعليم في حياة الفرد العراقي، حتى انخفض وبلغ الانفاق الحكومي على قطاع التعليم (٨٩٨٨٢٠١) مليار دينار عام (٢٠١٥) مما أثر هذا الانخفاض في مؤشرات قطاع التعليم الثانوي، وبلغت اعداد المدارس الثانوية في العراق بنحو (٤٩٥٣) مدرسة، اما اعداد الطلبة المقبولين في التعليم الثانوي قد بلغت (٦٤٨٧٢١) طالباً وطالبة واعداد الطلبة الموجودين (٢٠٣٢٨٨٠) طالباً وطالبة، كما بلغت اعداد اعضاء الهيئة التعليمية (١٢٨٦٦٧) مدرس في العام الدراسي (٢٠١٤-٢٠١٥)، بينما كان الانفاق الحكومي على قطاع التعليم (٩٦٨٣١٢٧) مليار دينار في العام (٢٠١٤) وبلغت اعداد المدارس الثانوية (٧٠٨٣) مدرسة، اما اعداد الطلبة المقبولين في التعليم الثانوي في العراق فقد بلغت (٨٢٣٩٥١) طالباً وطالبة واعداد الطلبة الموجودين (٢٥٢٨١٣٣) طالباً وطالبة، كما بلغت اعداد اعضاء الهيئة التعليمية (١٦٠٣٢٣) مدرس في العام الدراسي (٢٠١٣-٢٠١٤)؛ لعدم تضمين نفس المحافظات العراقية الاربعة لاضطرابها وتردي اوضاعها الامنية في السنة الدراسية (٢٠١٤-٢٠١٥)؛ نتيجة انخفاض الانفاق الحكومي على التعليم، فضلاً عن عدم تضمين الأربع محافظات العراقية، اما السنة الدراسية اللاحقة فقد ارتفع الانفاق الحكومي على قطاع التعليم فارتفعت مؤشرات قطاع التعليم الثانوي قليلاً؛ بسبب عدم تضمين كل من (قضاء الشرقاط، قضاء بيجي) في محافظة صلاح الدين و (قضاء الحويجة) في كركوك (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١٦: ١٢)، ثم ارتفع الانفاق الحكومي على التعليم تدريجياً في السنوات الدراسية اللاحقة، مما ادى الى ارتفاع مؤشرات قطاع التعليم حتى بلغت اعداد المدارس الثانوية في آخر المدة (٨١٣٩) مدرسة، اما اعداد الطلبة المقبولين في التعليم الثانوي قد بلغت (٩٧٢٧٩٠) طالباً وطالبة واعداد الطلبة الموجودين (٣١٤٠١١٠) طالباً وطالبة، كما بلغت اعداد اعضاء الهيئة التعليمية (١٦٨٣٣٠) مدرس، كما بلغت نسبة عدد الطلبة الموجودين في العراق الى عدد اعضاء الهيئة التعليمية بلغت (١٨,٦٥) في أخر المدة للسنة الدراسية (٢٠١٨-٢٠١٩).

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 376-396
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.23

الجدول (٥): واقع قطاع التعليم للمرحلة الثانوية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

العام الدراسي	عدد المدارس الثانوية	عدد الطلبة المقبولين	عدد الطلبة الموجودين	عدد الطلبة التاركين	عدد الطلبة الراسبين	عدد اعضاء الهيئة التعليمية	عدد الطلبة الى عدد اعضاء الهيئة التعليمية
٢٠٠٤-٢٠٠٥	٣٥٦٧	٤٧٨٨٦٩	١٤٣٧٨٤٢	٤٦٠٩١	٣٠٧٩٢١	٧٦٠٠٨	١٨,٩١
٢٠٠٥-٢٠٠٦	٣٩٢٠	٤٢١٦٦٥	١٣٨٩٠١٧	٥٢١١٩	٣٠٢٤٨٣	١١١٤٨٣	١٢,٤٥
٢٠٠٦-٢٠٠٧	٤١٠٩	٤٦٣٨٦٢	١٤٩١٩٣٣	٦٢١٨٧	٢٥٤٥٥٩	١١٣٥٥٦	١٣,١٤
٢٠٠٧-٢٠٠٨	٤٣٦٤	٥٥٩٩٠٥	١٦٠٣٦٢٣	٤٧٧٩١	٣٨٦٧٤٧	١١٤٧٤٥	١٣,٩٨
٢٠٠٨-٢٠٠٩	٤٧٥٦	٥٤٦٥٦٥	١٧٥٠٠٤٩	٤٨٢٥٧	٤٨٩٣٠٣	١٢٨٤٧٧	١٣,٦٢
٢٠٠٩-٢٠١٠	٥١٨٢	٥٥٢٨٥٩	١٨٧٧٤٣٤	٦٩٨٦٥	٤٤٠٢٩٦	١٣٥٩٦٤	١٣,٨١
٢٠١٠-٢٠١١	٥٤٧٢	٦٤١٣٠٦	١٩٥٣٧٦٦	٦٣١٥١	٤٨٩٣٦٦	١٣٦٤٤٦	١٤,٣٢
٢٠١١-٢٠١٢	٦٠٤١	٦٨٨٣٣٣	٢٢١١٤٢١	٥٤٨١٠	٥١٥١٥٧	١٤١٣٥٥	١٥,٦٤
٢٠١٢-٢٠١٣	٦٤٢٥	٨١٠٩٣٩	٢٣٩٤٦٧٨	٥٨٥٩٤	٥٣١٠٦٤	١٤٦٢٧٦	١٦,٣٧
٢٠١٣-٢٠١٤	٧٠٨٣	٨٢٣٩٥١	٢٥٢٨١٣٣	٥٧٧٥٤	٣٩٧٦٣٠	١٦٠٣٢٣	١٥,٧٧
٢٠١٤-٢٠١٥	٤٩٥٣	٦٤٨٧٢١	٢٠٣٢٨٨٠	٥٤٢٨٦	٥٤٠٠٦٤	١٢٨٦٦٧	١٥,٨٠
٢٠١٥-٢٠١٦	٦٠٢٢	٧٨٩٣٩٧	٢٤٤٢٩٣٥	٨١١٢٥	٦٦٦٦٩٤	١٤١٣٠٠	١٧,٣٠
٢٠١٦-٢٠١٧	٦٦٠٥	٨٣٦٧٨٤	٢٦٢٤١٤٠	٦٦٧٥٢	٧١١٤٩٧	١٤٨٨٣٢	١٧,٦٣
٢٠١٧-٢٠١٨	٧٨٤٥	٩٦٠٠٢١	٢٩٣٣٥٣٩	٦٧٦٤٢	٧٤٥٥٦٦	١٦٤٧٤٤	١٧,٨١
٢٠١٨-٢٠١٩	٨١٣٩	٩٧٢٧٩٠	٣١٤٠١١٠	٧١٨٨٧	٧٨٥٨٩٢	١٦٨٣٣٠	١٨,٦٥

المصدر من اعداد الباحثان بالاستناد إلى:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجية المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

اما (التعليم مهني) فيشتمل (٣) سنوات دراسة إذ كان بالفروع الاتية (الصناعي، التجاري، الزراعي، الفنون التطبيقية، الحاسوب وتقنية المعلومات) ويشتمل (٥) سنوات دراسة إذ كان معهد معلمين ومعلمات أو معهد الفنون الجميلة، ويمكن من تتبع الجدول (٦) بيان تحليل علاقة الانفاق الحكومي ودوره بواقع التعليم المهني في العراق، إذ كانت عدد المدارس المهنية في بداية المدة تبلغ (٢٧٥) اما عدد اعضاء الهيئة التدريسية فبلغت (٧٤٦٧) في العام الدراسي (٢٠٠٤-٢٠٠٥)، ومع تطور مؤشر الانفاق الحكومي على التعليم وزيادته في الاعوام اللاحقة أدى الى زيادة كل من اعداد المدارس المهنية واعداد اعضاء الهيئة التدريسية بكافة الفروع (الصناعي، التجاري، الزراعي، الفنون التطبيقية، الحاسوب وتقنية المعلومات)، لتنخفض في العام الدراسي (٢٠١٤-٢٠١٥) وتبلغ عدد المدارس المهنية (٢٢٣) اما عدد اعضاء الهيئة التدريسية فبلغت (١٠٥٢٧)، كما هو الحال في المؤشرات السابقة وللأسباب السابقة نفسها أذ تعرضت اغلب البنى ومنها المدارس الى التدمير فضلاً عن فقدان الكثير من الموارد البشرية، ثم ارتفعت كافة المؤشرات السابقة تدريجياً حتى بلغت اعداد المدارس المهنية في نهاية المدة (٣١٤) اما عدد اعضاء الهيئة التدريسية فبلغت (١٠٩٧٦) في العام الدراسي (٢٠١٨-٢٠١٩)، اما فيما يخص عدد الطلبة المقبولين في التعليم المهني في العراق فقد بلغ (٨٩٩٠٢) طالباً وطالبة في بداية المدة (٨٩٩٠٢) وهو العدد الاعلى؛ نتيجة زيادة التوجه والاهتمام بالتعليم الثانوي والجامعي.

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 376-396
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.23

الجدول (٦): واقع قطاع التعليم المهني في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

العام الدراسي	عدد المدارس المهنية	عدد الطلبة في التعليم المهني	عدد اعضاء الهيئة التدريسية	عدد الطلبة الى عدد اعضاء الهيئة التدريسية
٢٠٠٤-٢٠٠٣	٢٧٥	٨٩٩٠٢	٧٤٦٧	٨,٣٠
٢٠٠٥-٢٠٠٤	٢٧٢	٧٣٥٧٩	٧٧٩٤	١٠,٥٩
٢٠٠٦-٢٠٠٥	٢٧٧	٦٦٣١٧	١٠٧٧٦	١٦,٢٤
٢٠٠٧-٢٠٠٦	٢٧٨	٥٨٧٠٧	١١٠٢٣	١٨,٧٧
٢٠٠٨-٢٠٠٧	٢٨٨	٦٣٠٦٩	١١١٦١	١٧,٦٩
٢٠٠٩-٢٠٠٨	٢٨٩	٦١٠٩١	١١٩٣٢	١٩,٥٣
٢٠١٠-٢٠٠٩	٢٩٥	٥٨٩٠٢	١٢٤٢٦	٢١,٠٩
٢٠١١-٢٠١٠	٢٩٥	٥٦١٦٩	١٢٤٦٤	٢٢,١٩
٢٠١٢-٢٠١١	٢٩٥	٥٦٣٠١	١٢٥٥٣	٢٢,٢٩
٢٠١٣-٢٠١٢	٢٩٨	٥٨٦٨٩	١٢٧٤٥	٢١,٧١
٢٠١٤-٢٠١٣	٣٠٤	٥٦٠٤٨	١٢٧٨٧	٢٢,٨١
٢٠١٥-٢٠١٤	٢٢٣	٤٤٦٩٦	١٠٥٢٧	٢٣,٥٥
٢٠١٦-٢٠١٥	٢٦٧	٥١١٣٨	١١٣٧١	٢٢,٢٣
٢٠١٧-٢٠١٦	٢٨٠	٥٣٠٠٣	١١١٥٩	٢١,٠٥
٢٠١٨-٢٠١٧	٣٠٥	٥٠٠٣٩	١١٢٤٥	٢٢,٤٧
٢٠١٩-٢٠١٨	٣١٤	٥٠٦٠٣	١٠٩٧٦	٢١,٦٩

المصدر من اعداد الباحثان بالاستناد إلى:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجية المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

ثالثاً. الانفاق الحكومي ودوره بواقع التعليم الجامعي والتقني في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩):

تُعَد هذه المرحلة التعليمية الثالثة وتبدأ بعد (المرحلة الثانوية) وتشتمل (٤) سنوات دراسية في (المرحلة الجامعية) للحصول على شهادة البكالوريوس واحيانا (٥) في بعض الاقسام اما (المعاهد) فتشتمل (٢) سنة دراسية للحصول على شهادة الدبلوم، إذ تبرز أهميتها برفد سوق العمل في مخرجات مؤهلة ومدخلات عمل لدوائر الدولة وبمختلف الاختصاصات، إذ تتنوع الدراسة والاختصاصات في الجامعات والمعاهد العراقية، ولبيان وتحليل علاقة الانفاق الحكومي ودوره بواقع التعليم الجامعي والتقني في العراق يمكن تتبع الجدول (٧) إذ يلاحظ ان الانفاق الحكومي على قطاع التعليم بلغ في بداية المدة (١٨٠٢٦٠٢) مليار دينار بينما كانت مؤشرات قطاع التعليم الجامعي والتقني قد بلغت من حيث اعداد الجامعات والمعاهد العراقية بلغت في بداية المدة (١٧) جامعة ومعهد حكومية، وشهدت اعدادها بالتزايد مع تزايد الانفاق الحكومي خلال مدة الدراسة حتى بلغت اعداد الجامعات والمعاهد العراقية في آخر المدة (٣٥) جامعة ومعهد حكومي في العام الدراسي (٢٠١٨-٢٠١٩)، أي ان العلاقة بينهما طردية وموجبة، اما فيما يخص اعداد الطلبة

المقبولين فبلغت في بداية المدة (٩٥٣٠٥) طالباً وطالبة واعداد الطلبة الموجودين (٣٦٨٧٥٣) طالباً وطالبة، وبلغت اعداد الطلبة التاركين (٩٥٧٤) طالباً وطالبة، والطلبة المؤجلين (٩٢٢٤) طالباً وطالبة، والطلبة الراسبين (٤٤٢٣٩) طالباً وطالبة، واما اعداد الطلبة المتخرجين (٧٤٥١٨) خريج، كما بلغت اعداد اعضاء الهيئة التدريسية (٢١٠٦٤) استاذاً في العام الدراسي (٢٠٠٤-٢٠٠٥)، ومع تطور مؤشر الانفاق الحكومي على التعليم شهدت جميع المؤشرات التعليمية تطوراً سواء كان ايجاباً أو سلباً، إذ انخفضت اعداد الطلبة المقبولين الى (٩٩٨٢٢) طالباً وطالبة واعداد الطلبة الموجودين (٣٥٣١٧٤) طالباً وطالبة؛ نتيجة زيادة اعداد الطلبة التاركين (١١٤٦٧) طالباً وطالبة، والطلبة المؤجلين (١٦٩٩٢) طالباً وطالبة، والطلبة الراسبين (٦١٠٨١) طالباً وطالبة، اما اعداد الطلبة المتخرجين فبلغت (٧٥٥٢٩) خريج، كما ازدادت اعداد اعضاء الهيئة التدريسية وبلغت (٢٩١٠٩) استاذاً في العام الدراسي (٢٠٠٦-٢٠٠٧)، لترتفع مؤشرات التعليم الجامعي والتقني في الاعوام اللاحقة تدريجياً؛ نتيجة زيادة الانفاق الحكومي على التعليم حتى انخفض في العام (٢٠١٥) وبلغ (٨٩٨٨٢٠١) مليار دينار مما أثر هذا الانخفاض في مؤشرات قطاع التعليم، إذ بلغت اعداد الطلبة المقبولين في التعليم الجامعي والتقني (١٦٠٠١٣) طالباً وطالبة، اما اعداد الطلبة الموجودين (٥٧٤٩٩٧) طالباً وطالبة، وبلغت اعداد الطلبة التاركين (٦٩٩٧) والطلبة المؤجلين (١٠٥٠١) طالباً وطالبة، والطلبة الراسبين (١١٢٥٠٧) طالباً وطالبة، وقد بلغت اعداد الطلبة المتخرجين (١٠٠٨٤٨) خريج، كما بلغت اعداد اعضاء الهيئة التدريسية (٣٥٣٦٢) استاذاً في العام الدراسي (٢٠١٤-٢٠١٥)، بينما كان يبلغ الانفاق الحكومي على قطاع التعليم (٩٦٨٣١٢٧) مليار دينار عام (٢٠١٤) وبلغت اعداد الطلبة المقبولين في التعليم الجامعي والتقني (١٩٩٠٤٦) طالباً وطالبة، اما اعداد الطلبة الموجودين (٦٢٧٠٦٢) طالباً وطالبة، وبلغت اعداد الطلبة التاركين (٦٥٦٤) طالباً وطالبة، والطلبة المؤجلين (٨٤٩٨) طالباً وطالبة، والطلبة الراسبين (١٠٠٢٩٢) طالباً وطالبة، وقد بلغت اعداد الطلبة المتخرجين (١٠٠١٩٠) خريج، كما بلغت اعداد اعضاء الهيئة التدريسية (٤٠٩٩٣) استاذاً في العام الدراسي (٢٠١٣-٢٠١٤)؛ نتيجة انخفاض الانفاق الحكومي على التعليم، فضلاً عن عدم تضمين نفس المحافظات العراقية سابقة الذكر في السنة الدراسية (٢٠١٤-٢٠١٥).

اما السنة الدراسية اللاحقة فقد ارتفع الانفاق الحكومي على قطاع التعليم مما أدى الى ارتفاع مؤشرات قطاع التعليم الجامعي والتقني قليلاً؛ وذلك ايضاً لعدم تضمن ثلاث اقضية في كل من محافظتي صلاح الدين وكركوك (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١٦: ٩)، ثم ارتفع الانفاق الحكومي على التعليم تدريجياً في السنوات الدراسية اللاحقة، مما أدى الى ارتفاع مؤشرات قطاع التعليم الجامعي والتقني حتى بلغت اعداد الطلبة المقبولين في آخر المدة (٢٤١٢٦٨) طالباً وطالبة، اما اعداد الطلبة الموجودين (٧٩٢٥٥٣) طالباً وطالبة، وبلغت اعداد الطلبة التاركين (١١٠٤١) طالباً وطالبة، والطلبة المؤجلين (١٧٨٩٧) طالباً وطالبة، وانخفضت اعداد الطلبة الراسبين (٧٥٨٩٢) طالباً وطالبة، وقد بلغت اعداد الطلبة المتخرجين (١٤٨٤٠١) خريج، كما بلغت اعداد اعضاء الهيئة التدريسية (٤٩٧٥٣) استاذاً، كما بلغت نسبة عدد الطلبة الموجودين في العراق الى عدد اعضاء الهيئة التعليمية بلغت (١٥,٩٣) في أخر المدة للسنة الدراسية (٢٠١٨-٢٠١٩).

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 376-396
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.23

الجدول (٧): واقع قطاع التعليم الجامعي والتقني في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

العام الدراسي	عدد الجامعات	عدد الطلبة المقبولين	عدد الطلبة الموجودين	عدد الطلبة المتخرجين	عدد اعضاء الهيئة التدريسية	عدد الطلبة الى عدد اعضاء الهيئة التدريسية	عدد الطلبة الى عدد الجامعات
٢٠٠٤-٢٠٠٥	١٧	٩٥٣٠٥	٣٦٨٧٥٣	٧٤٥١٨	٢١٠٦٤	١٧,٥٠	٢١٦٩١
٢٠٠٥-٢٠٠٦	١٧	١٠٩٠٤٤	٣٨٠٢٣١	٧٤٦٦٩	٢٤٤٥٩	١٥,٥٤	٢٢٣٦٦
٢٠٠٦-٢٠٠٧	١٨	٩٩٨٢٢	٣٥٣١٧٤	٧٥٥٢٩	٢٩١٠٩	١٢,١٣	٢٠٧٧٤
٢٠٠٧-٢٠٠٨	١٩	١١٤٣٥٧	٣٦٨٦٣١	٦٧٠٥٣	٣٠١٠٩	١٢,٢٤	٢١٦٨٤
٢٠٠٨-٢٠٠٩	١٩	١٠٢٥٨١	٣٨٢٨٧٣	٦٩٠٢٠	٣١٩٨١	١١,٩٧	٢٢٥٢١
٢٠٠٩-٢٠١٠	١٩	١٢٣٣٣٩	٤١٦٤١٤	٧٣٩٨٨	٣٤٠٠٨	١٢,٢٤	٢١٨٩٨
٢٠١٠-٢٠١١	٢٠	١٥٧٥٦٠	٤٧٦٣٧٧	٩٣٣٥٧	٣٥٧٣٥	١٣,٣٣	٢٣٨٠٠
٢٠١١-٢٠١٢	٣١	١٣٢٢١٩	٤٨٩٣٩٩	٩٨٦٧٣	٣٧٤٠٤	١٣,٠٨	٢٢٢٣٢
٢٠١٢-٢٠١٣	٣١	١٨٦١٣٤	٥٥٤٥٨٧	٩٩٧٧٢	٣٩٤٤٥	١٤,٠٦	١٧٨٨٩
٢٠١٣-٢٠١٤	٣١	١٩٩٠٤٦	٦٢٧٠٦٢	١٠٠١٩٠	٤٠٩٩٣	١٥,٣٠	٢٠٢٢٧
٢٠١٤-٢٠١٥	٣٥	١٦٠٠١٣	٥٧٤٩٩٧	١٠٠٨٤٨	٣٥٣٦٢	١٦,٢٦	١٦٤٢٨
٢٠١٥-٢٠١٦	٣٥	١٨٤٤١٠	٦٠٨٥٥٤	١٣٠٤٨٨	٣٨٦٤٣	١٥,٧٥	١٧٢٥٧
٢٠١٦-٢٠١٧	٣٥	١٩٠٢٩٢	٦٤٧٧٧٠	١٤٤٢٠١	٤١٢٣٣	١٥,٧١	١٨٥٠٧
٢٠١٧-٢٠١٨	٣٥	٢٣٣٩٣٥	٧٤٣٨٢٥	١٥٢٤٦٧	٤٧٩١٣	١٥,٥٢	٢١٢٥٢
٢٠١٨-٢٠١٩	٣٥	٢٤١٢٦٨	٧٩٢٥٥٣	١٤٨٤٠١	٤٩٧٥٣	١٥,٩٣	٢٢٣٥٥

المصدر من اعداد الباحثان بالاستناد إلى:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجية المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

رابعاً. تحليل علاقة الانفاق الحكومي بواقع التعليم العالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩): تُعَد هذه المرحلة التعليمية المتقدمة الاخيرة إذ تساعد في نمو الشخص المعرفي والادراكي والارتقاء به من جميع النواحي ومعالجة التحديات المختلفة، فضلاً عن تعزيز ابتكاراته وتطورها ودوره الكبير في تنمية المجتمع المحلي دولياً، وتبدأ غالباً بعد المرحلة الجامعية وتوفر نشاطا بحثياً لتطوير القطاعات المختلفة وحلول لمشاكل عديدة، وتشتمل هذه المرحلة على (١) سنة في دراسة (الدبلوم العالي) و (٢) سنة في دراسة (الماجستير) و (٣) سنوات في دراسة (الدكتوراه) ولبيان وتحليل علاقة الانفاق الحكومي ودوره بواقع التعليم العالي في العراق يمكن تتبع الجدول (٨) إذ يلاحظ ان الانفاق الحكومي على قطاع التعليم بلغ في بداية المدة (١٨٠٢٦٠٢) مليار دينار عام (٢٠٠٤) بينما كانت مؤشرات قطاع التعليم العالي تبلغ من حيث اعداد الطلبة المقبولين في التعليم العالي (٤٠٣٩) طالباً وطالبة، واعداد الطلبة الموجودين (١٩٥٩٦) طالباً وطالبة، ومع تطور مؤشر الانفاق الحكومي على التعليم شهدت المؤشرات التعليمية تطوراً واضحاً فيما يخص التعليم العالي، إذ ارتفعت هذه المؤشرات في الاعوام اللاحقة تدريجياً مع زيادة الانفاق الحكومي على التعليم، ونتيجة زيادة عدد السكان وتزايد الطلب الاجتماعي المستمر على التعليم العالي والتوسع في الالتحاق لتمكين الأفراد الحصول على فرص عمل مستقبلية، ومع هذه الزيادة وخاصة في اعداد الطلبة الموجودين في التعليم العالي (٢٦٩٢٠) طالباً وطالبة وزيادة عدد الخريجين (٥٨٤٦) خريج نتيجة توسيع قنوات القبول وتشعبها في الدراسات العليا؛ ولتفادي زيادة معدلات البطالة وخاصة بين صفوف خريجين الدراسات العليا اتبعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سياسات لتخفيض عدد

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 376-396
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.23

مقاعد القبول في الدراسات العليا؛ مما أثر هذا الانخفاض في اعداد الطلبة المقبولين ليبلغوا (١١٩٤٥) طالباً وطالبة في العام الدراسي (٢٠١١-٢٠١٢)، واستمر هذا الانخفاض تدريجياً حتى بلغ ادناه؛ نتيجة انخفاض الانفاق الحكومي على التعليم إذ بلغ (٨٩٨٨٢٠١) مليار دينار في العام (٢٠١٥) مما أثر هذا الانخفاض في مؤشرات قطاع التعليم العالي وبلغت اعداد الطلبة المقبولين (٨٤٤٩) طالباً وطالبة، اما اعداد الطلبة الموجودين (٢٤٩٤٨) طالباً وطالبة في العام الدراسي (٢٠١٤-٢٠١٥)، بينما كان الانفاق الحكومي على قطاع التعليم (٩٦٨٣١٢٧) مليار دينار عام (٢٠١٤) وبلغت اعداد الطلبة المقبولين في التعليم العالي في العراق (٩٧٣٤) طالباً وطالبة اما اعداد الطلبة الموجودين (٢٩٦٣٨) طالباً وطالبة في العام الدراسي (٢٠١٣-٢٠١٤)؛ فضلاً عن عدم شمول الكليات والمعاهد التي تعرضت للإرهاب واغلاق بعض منها وتردي الاوضاع الامنية في السنة الدراسية (٢٠١٤-٢٠١٥) (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١٦: ١٨)، اما السنة الدراسية اللاحقة فقد ارتفع الانفاق الحكومي على قطاع التعليم تدريجياً مما أدى الى ارتفاع مؤشرات قطاع التعليم العالي حتى بلغت اعداد الطلبة المقبولين في التعليم العالي (١٥٣٥٩) طالباً وطالبة، أذ احتلت (جامعة بغداد) النسبة الاكبر للطلبة المقبولين وبلغت نسبتهم (٢٠,٨%) من إجمالي عدد الطلبة المقبولين للدراسات العليا، وقد بلغت نسبة الطلبة المقبولين لدراسة الدبلوم العالي (٧,٦%) طالباً وطالبة، بينما بلغت نسبة الطلبة المقبولين لدراسة الماجستير (٦٧,٥%) طالباً وطالبة وهي النسبة الاعلى مقارنة بباقي الشهادات، وأخيراً بلغت نسبة الطلبة المقبولين لدراسة الدكتوراه (٢٤,٩%) طالباً وطالبة، أما اعداد الطلبة الموجودين (٣٩١٤٤) طالباً وطالبة واعداد الخريجين (١١٣٤٥) خريج في العام الدراسي (٢٠١٨-٢٠١٩).

الجدول (٨): واقع قطاع التعليم العالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

العام الدراسي	عدد الطلبة المقبولين	عدد الطلبة الموجودين	عدد الطلبة المتخرجين
٢٠٠٤-٢٠٠٥	٤٠٣٩	١٩٥٩٦	٥٤٧٧
٢٠٠٥-٢٠٠٦	٥٢٦٢	١٨٠٥٤	٥٧٥٦
٢٠٠٦-٢٠٠٧	٥٣١٣	١٥٥٤٥	٥٣٢٨
٢٠٠٧-٢٠٠٨	٤١٥٤	١٢٦١١	٤٣٤٦
٢٠٠٨-٢٠٠٩	٥٨٢٨	١٥٠٢٢	٤٧٠٦
٢٠٠٩-٢٠١٠	٧٤٤٩	١٧٢٥٢	٤٨٢٧
٢٠١٠-٢٠١١	٧٧٨١	٢١١٢١	٤٩١٠
٢٠١١-٢٠١٢	١١٩٤٥	٢٦٩٢٠	٥٨٤٦
٢٠١٢-٢٠١٣	١٠٧٨٦	٢٩٣٥٧	٦٨٨٨
٢٠١٣-٢٠١٤	٩٧٣٤	٢٩٦٣٨	٦٤٨٥
٢٠١٤-٢٠١٥	٨٤٤٩	٢٤٩٤٨	٨٠٨١
٢٠١٥-٢٠١٦	١٠٨٠١	٢٧٣٥٩	٧٦١٣
٢٠١٦-٢٠١٧	١٢١٤٥	٢٩٤٧٥	٧٩٥٩
٢٠١٧-٢٠١٨	١٣٣٦٦	٣٥٠٥٦	٩٣٤٥
٢٠١٨-٢٠١٩	١٥٣٥٩	٣٩١٤٤	١١٣٤٥

المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد إلى:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجية المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 376-396
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.23

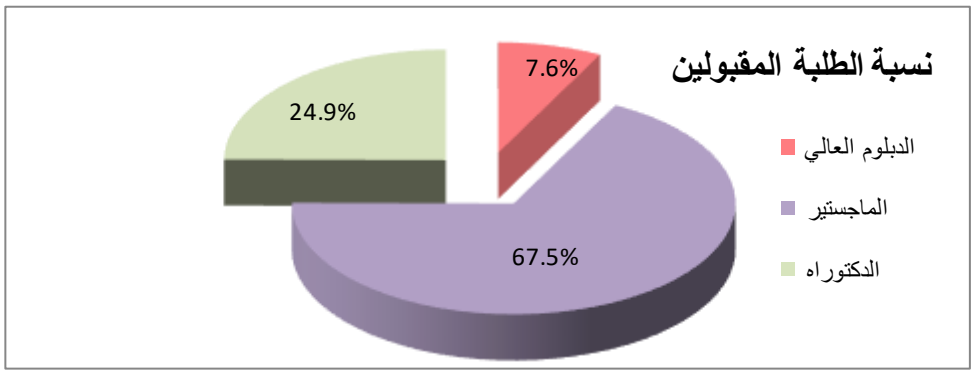

الشكل (٤): نسبة الطلبة المقبولين حسب نوع الدراسة في التعليم العالي في العراق للعام الدراسي (٢٠١٨-٢٠١٩)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد إلى:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجية المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية لعام (٢٠٢٠).

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

١. تبين هناك علاقة وثيقة بين الانفاق الحكومي وقطاع التعليم إلا ان هذه العلاقة يحكمها اتجاهين أحدهما إيجابي والآخر سلبي، أي ان الانفاق الحكومي على قطاع التعليم له دور إيجابي ويعمل على تحسينه وتطوره وتنميته، ولكن عند زيادة عدد الخريجين وخاصه في التعليم العالي يؤدي الى زيادة معدلات البطالة ويحدث اختلال في توازن النشاط الاقتصادي وتحقيق رفاه المجتمع.

٢. عدم وجود استراتيجية واضحة في قطاع التعليم العالي العراقي تتماشى مع حاجة سوق العمل المعولم المستقبلية من المهارات والتخصصات التي يفرض ان تتناسب مع مخرجات التعليم مع استمرار ضخ المزيد من التخصصات خاصة الزيادة الكبيرة في التخصصات الانسانية.

٣. استمرار تزايد الانفاق الحكومي إلا ان الحكومة العراقية خصصت نسبة متدنية لقطاع التعليم في موازنتها العامة اسوه بباقي القطاعات، إذ لم تتجاوز نسبة الانفاق الحكومي على قطاع التعليم (١٥,٣٣%) إلى إجمالي الإنفاق الحكومي، ولم تتجاوز نسبته (٥,١٢%) إلى الناتج المحلي الاجمالي عام (٢٠١٩) وهي النسبة الأعلى خلال مدة الدراسة في العراق.

٤. وجود عجز وتدهور في البنى التحتية لقطاع التعليم من حيث الابنية المدرسية والجامعية والمستلزمات مع اكتظاظ الصفوف، فضلاً عن اعتماد طرق التدريس التقليدية وعدم التأكيد على التحليل والاستنتاج وتشجيع روح المبادرة والابداع لتطوير قطاع التعليم واستدامته.

٥. ارتفاع معدلات البطالة نتيجة تزايد اعداد الطلبة المتسربين خاصة في التعليم الابتدائي.

٦. تزايد الطلب المحلي الاجتماعي المستمر على قطاع التعليم العالي من منطلق اعتقادهم الحصول على فرص عمل مستقبلية أفضل، إذ احتلت جامعة بغداد النسبة الاكبر للطلبة المقبولين وبلغت نسبتهم (٢٠,٨%) من إجمالي عدد الطلبة المقبولين للدراسات العليا، وقد بلغت النسبة الاكبر للطلبة المقبولين لدراسة الماجستير (٦٧,٥%) طالباً وطالبة وهي النسبة الاعلى مقارنة بباقي الشهادات، وبلغت اعداد الخريجين (١١٣٤٥) خريج للعام الدراسي (٢٠١٨-٢٠١٩).

ثانياً. التوصيات:

١. يتطلب قطاع التعليم وقفه حقيقية لمعالجة كافة الاختلالات والاسراع في عملية الاصلاحات ونشر الثقافة التقنية واعتماد الاساليب والتقنيات الحديثة في الادارة وتقويم الاداء ومكافحة الفساد الاداري والمالي والقضاء على المحاصصة المقيتة.
٢. عمل الحكومة العراقية على توجيه الانفاق الحكومي واستخدامه بأمثليه لتحقيق تنمية بشرية مستدامة.
٣. توفير مدارس مسائية لاحتواء المتسربين وخاصة من التعليم الابتدائي لخفض معدلات البطالة واتاحة فرصة التعلم لإكمال دراستهم وتوفير فرص جديدة ومستقبل أفضل لتحقيق الرفاه الاجتماعي.
٤. تقوية أواصر التعاون مع الوزارات الاخرى كوزارة التخطيط ووزارة الصحة ووزارة الصناعة ووزارة الزراعة.. الخ، ودعم القطاع العام وتحفيز الجامعات الحكومية مع التأكيد على الرصانة العلمية وجودة المخرجات من الطلبة لسد حاجة سوق العمل المعولم والسعي نحو التميز والتطور.
٥. احداث موازنة دقيقة بين الطاقة الاستيعابية للجامعات الحكومية في اصدار الموارد المتاحة مع أحداث تحسن نوعي مستمر وكيفية زيادة الطاقة الاستيعابية للجامعات بتخصصات جديدة.
٦. ادخال بعض التجارب على النظام التعليمي لتحديث (المدارس الشاملة، كلية التربية المفتوحة، مدارس المتميزين، مدارس المتفوقين، الدراسة الصباحية والمسائية في التعليم العالي والتعليم الموازي).
٧. دعم ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة للتلاميذ من خلال صفوف خاصة بهم تستخدم فيها مناهج وطرق تدريس ووسائل تعليمية تناسب حالاتهم مع تقديم كل الخدمات الاساسية وتوفير مناخ تعليمي متكامل.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

١. فوزي، عبد المنعم، (٢٠٠٩)، المالية العامة والسياسات المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
٢. عناني، حمدي أحمد، (٢٠٠٣)، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق دراسة في اتجاهات الاصلاح المالي والاقتصادي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر.
٣. دراز، حامد عبدالمجيد، (٢٠٠٢)، مدخل لدراسة الاقتصاد العام، اليكس لتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.
٤. اندراوس، عاطف وليم، (٢٠٠٩)، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر.
٥. عريقات وعبد الرحمن، حربي واسماعيل، (٢٠٠٤)، مفاهيم ونظم اقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن.
٦. صندوق النقد العربي، (٢٠٢٠)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الاقتصادية للدول العربية.
٧. البنك الدولي، (٢٠٢١)، الموقع الالكتروني: (www.albankaldawli.org).
٨. الهيتي وشلال، أحمد حسين علي وعمار عبد الهادي، (٢٠١٨)، قياس وتحليل بعض مؤشرات السياسات الاقتصادية الكلية وعلاقتها مع نسبة الفقر في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٠، العدد ٢٣، الانبار، العراق.

٩. وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجية المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية سنوات مختلفة.
١٠. الراوي، علي عبد محمد، (٢٠٠٥)، اتجاهات ومهام السياسة الاقتصادية المناسبة للاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية/ جامعة بغداد، العدد ١، بغداد، العراق.
١١. الجبوري، حيدر عبد حسن، (٢٠١٢)، رؤية حول مستوى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠)، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية/ جامعة بابل، المجلد ٢٠، العدد ١، بابل، العراق.
١٢. صالح وتايه، حميد علي وعبدالقادر نايف، (٢٠٢٠)، تحليل أثر التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي على الانفاق العام في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية/ جامعة تكرت، المجلد ١٦، العدد ٥٢، تكريت، العراق.
١٣. محمود، صباح فيحان وياسين طه، (٢٠١٦)، دور التعليم في التنمية البشرية في العراق للفترة (١٩٨٠-٢٠١٢)، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد ٢، العدد ٢، العراق.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Foster Fozard, Mich and Adrian, (2000), Aidand Public Expenditure. A Guide, Overseas institute, working paper, No, 141, Octo ber.